

تراجع أسعار النفط وهبوط الأسواق العالمية يقودان سيولة السوق إلى التراجع الملحوظ

انخفاض

المؤشر 45.3 نقطة وتداول 111.9 مليون سهم بقيمة 26.1 مليون دينار

استحواذ قيمة تداول أسهم 6 شركات والبالغة 13 مليون دينار على 49.8٪ من إجمالي القيمة

انتهى سوق الكويت للأوراق المالية جلسته الأولى من التداولات الأسبوعية على تراجع في مؤشره السعري والوزني، متجاهلاً العوامل الإيجابية التي أغلق عليها نهاية تداولات الأسبوع الماضي والتي كان من المتوقع أن تدعم اتجاهه الصعودي، ليغلق المؤشر السعري عند 7109.6 نقاط بتراجع 45.3 نقطة، فيما جاء الانخفاض في المؤشر الوزني بمقدار 3.35 نقاط ليستقر عند 430.4 نقطة.

ويبدو أن التفاعل مع الأخبار السلبية بدرجة أكثر من الأخبار الإيجابية بات إحدى الخصائص المميزة لتداولات السوق، فبالرغم من اتساح الصورة لموقف البيانات المالية للشركات في الربع الأول ب ورود إعلاناتها اليومين الماضيين لمعظم الشركات قبل انتهاء الفترة القانونية صباح أمس وكذلك وضوح الرؤية بشأن صفقة بيع أصول زين أفريقيا، إلا أن عوامل عدة أثرت سلباً على أداء السوق لتقوده إلى التراجع والتي تمثلت في: تراجع أسعار النفط لمستويات متدنية هي الأقل منذ 3 أشهر بالغة 71 دولاراً للبرميل وكذلك تجدد المخاوف بشأن الديون السيادية في دول البور و تجدد المخاوف بشأن أزمة ديون اليونان وتراجع أسواق المال الأمريكية والأوروبية والأسبوعية بشكل حاد نهاية تداولات الأسبوع الماضي، إضافة إلى إغلاق جميع أسواق المال في دول المنطقة على تراجع متباين بقيادة السوقين القطري والسعودي. كما أن إعلان شركة «أجيليتي» عن أرباحها الربع الأول والذي جاء مخيباً لآمال الكثير من المساهمين بتراجع مستواها بنسبة 52٪ مقارنة بأدائها في الربع الأول من العام الماضي.

والعكس حالة التشاؤم لدى المتداولين في تعزيز سلوك العزوف عن الشراء والتخلف من الأسهم خاصة الأسهم الدينامية التي أثرت سلباً على سيولة السوق والتي تراجمت دون مستوى الـ 30 مليون دينار لتستقر عند 26.19 مليون دينار بتراجع قدره 41.4٪ عن مستواه في نهاية تداولات الخميس الماضي. كما تراجمت الكميات 61.5٪ وكذلك عدد الصفقات بنسبة 42.6٪ مقارنة بتداولات الجلسة السابقة.

المؤشرات العامة

أغلقت مؤشرات السوق على انخفاض في نهاية جلسة التداولات الأسبوعية الأولى، فقيماً انخفض المؤشر السعري 45.3 نقطة ليستقر عند 7109 نقاط، أغلق المؤشر الوزني على انخفاض بواقع 3.35 نقاط بانخفاض نسبته 0.77٪، وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 111.9 مليون سهم نفذت من خلال 3149 صفقة قيمتها 26.19 مليون دينار، وتصدر قطاع شركات الخدمات النشاط بكمية تداول حجمها 31.82 مليون سهم نفذت من خلال 1133 صفقة قيمتها 10.33 ملايين دينار. وجاء قطاع الاستثمار في المركز الثاني بكمية تداول حجمها 26.06 مليون سهم نفذت من خلال 610 صفقات قيمتها 3.6 ملايين دينار، واحتل قطاع غير الكويتي المركز الثالث بكمية تداول حجمها 22.1 مليون سهم نفذت من خلال 369 صفقة قيمتها 1.79 مليون دينار، وحصل قطاع الصناعة على المركز الرابع بكمية تداول



متداولون يتابعون أداء السوق

(سعود سالم)

حجمها 12.4 مليون سهم نفذت من خلال 381 صفقة قيمتها 3.8 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الخامس بكمية تداول حجمها 10.1 ملايين سهم نفذت من خلال 208 صفقات قيمتها 789.2 ألف دينار، وجاء قطاع البنوك في المرتبة السادسة بكمية تداول 9,075 ملايين سهم نفذت من خلال 437 صفقة قيمتها 5.7 ملايين دينار.

غياب الشفافية

رغم أن مدة الـ 45 يوماً تعد كافية للغاية للكثير من الشركات للإعلان عن نتائجها المالية، إلا أن تعمد الكثير من الشركات بالإعلان عن نتائجها في اليومين الأخيرين للفترة القانونية المحددة يعطي نوعاً من الضبابية على قرارات المستثمرين والمضاربين على حد سواء، فتحليل البيانات المالية للشركات يحتاج لوقت كافٍ لاتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، وتلك القرارات

أرقام

استحوذت قيمة تداول أسهم 6 شركات والبالغة 13 مليون دينار على 49.8٪ من القيمة الإجمالية، وهذه الشركات هي: «زين» و«بيتك» و«أجيليتي» و«بنك الخليج» و«بوبيان» و«البحر» و«كيماويات» و«الساحل».

استحوذت قيمة تداولات «زين»، والبالغة 4.5 ملايين دينار على نسبة 17.18٪ من إجمالي القيمة. سجلت مؤشرات قطاعات السوق انخفاضاً باللون الأحمر، حيث تصدر مؤشر قطاع البنوك الانخفاض بواقع 76.8 نقطة، وجاء مؤشر قطاع الأغذية في المرتبة الثانية بالغا 69.2 نقطة، تالده قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمقدار 64 نقطة.

الانفعالية تأتي لغياب الفترة اللازمة لمعرفة تفصيلات الوضع المالي للشركة، والربط بين إدارة البورصة والبنك المركزي في تحديد مواعيد مناسبة للشركات الاستثمارية بات أحد المطالب المهمة والضرورية للخروج من ضغط البيانات المالية على المتداولين في فترة قصيرة لا تمكن المتداولين من القراءة السليمة للبيانات وبالتالي اتخاذ قرار استثماري سليم بشأن البيع والشراء وبما يعزز الشفافية في تداول المعلومات.

رغم استمرار إدارة الرقابة بالتحقيق مع بعض الوسطاء وبعض مديري المحافظ لتقليص التداولات الوهمية، لاتزال إغلاقات التواني الأخيرة العامل الحاسم في إغلاق السوق، فالمؤشر السعري ظل قبل الإغلاق بالقل من 50 ثانية متراجعا بواقع 60 نقطة، إلا أنه أغلق متراجعا بواقع 45 نقطة ليغلق فوق مستوى الدعم

7100 نقطة وذلك لإعطاء شعور لدى المتداولين بالثقة للعودة لتداولات اليوم، وهو ما يعني وفق تعليقات المتداولين ضحايا جدد لما تقوم به بعض المحافظ والصناديق من إغلاقات متعمدة وبشكل يقلل من فعالية جهود الرقابة في منع الأغلاقات الوهمية للمؤشر والتي تعطي صورة مغايرة لواقع أداء الأسهم. وكما تمنع التداولات الوهمية قراءة مؤشر السوق بشكل صحيح يمكن من خلاله بناء قرار استثماري سليم، تعمق إغلاقات التواني الأخيرة من سيادة لغة المضاربة على أداء السوق لدى المتداولين وتعطي صورة مغايرة لواقع السوق.

آلية التداول

قادت التراجعات الحادة في قطاع البنوك في بداية تداولات جلسة أمس إلى تراجع المؤشر السعري، فقد تراجع سهم «الوطني» بمقدار وحدتين بالغاً ديناراً و180 فلساً للسهم، إلا أنه بعد تصريح الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني قبل الإغلاق بنصف ساعة عن أن البنك من المتوقع أن تتجاوز أرباحه للعام الحالي مستوى المليار دولار، قلص من خسائر البنك ليغلق متراجعا وحدة واحدة ليستقر عند مستوى دينار و200 فلس. وخرج بنك الخليج من تداولات أمس محققاً مكاسب قدرها 5 فلوس مستقراً عند 415 فلساً للسهم بكمية تداول 2.8 مليون سهم قيمتها 1.1 مليون دينار، وأغلق سهم بيتك عند مستوى الجلسة السابقة عند دينار و20 فلساً للسهم، وذلك في نطاق سعري يتراوح بين دينار و40 فلساً للسهم ودينار و20 فلساً ليستقر في نهاية التداولات عند دينار و20 فلساً للسهم. وتراجعت تداول سهم الاستثمارات الوطنية بواقع 10 فلوس للسهم ليستقر عند 370 فلساً للسهم في تداولات ضعيفة من حيث الكمية والقيمة، كما تراجعت «الساحل» في تداولات نشطة لـ 11 ستقر عند 156 فلساً للسهم بقيمة تداول بلغت 1.1 مليون دينار. وجاءت تداولات أسهم الشركات المرتبطة بسهم زين على وقع التراجعات التي شهدتها السهم خلال جلسة التداول بتراجع بمقدار وحدتين وأرتاده في نهاية الجلسة لمستوى إغلاقه في جلسة أمس.

الصناعة والخدمات

عاد سهم مجموعة الصناعات للتراجع بواقع 10 فلوس تحت تأثير عمليات مضاربية محدودة في نهاية تداولات أمس ليستقر عند مستوى 350 فلساً للسهم. وفي قطاع الخدمات، تراجع سهم «أجيليتي» بشكل كبير فأدقاً 20 فلساً من مكاسبه ليستقر عند 360 فلساً للسهم مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، وذلك بعد إعلان الشركة عن نتائج أرباحها في الربع الأول التي تراجمت بنسبة 52٪، وهي ما أدت إلى إجماع الشراء على السهم والتخلص من أسهمها بالبيع، خاصة أن إيضاحات تقرير مراقبي الحسابات أشارت ودون تحفظ إلى أنه تم إيقاف بعض شركات المجموعة بما فيها الشركة الأم من التقدم بعطاءات لعقود جديدة أو تجديد لحن انتظار نتيجة الدعوى القضائية، وهو ما أثر سلباً على أداء السهم.

أطفت خسائرها المتراكمة البالغة 38.1 مليون دينار بالاحتياطي الاختياري وعلاوة الإصدار

الشهران: 66 مليون دينار مديونية «الصفة للاستثمار» للوكالات الدائنة حتى 2009



وليد الشهران يتوسط الجمعية العمومية للشركة

1,2 مليون دينار أرباح الربع الأول وتوقعات بمضاعفتها

أعلنت شركة الصفة للاستثمار عن تحقيق أرباح بلغت 1,2 مليون دينار للربع الأول من العام الحالي مقارنة بأرباح بلغت 1,9 مليون دينار عن ذات الفترة من 2008، بربحية للسهم بلغت 1,59 فلس للسهم الواحد مقارنة بتحقيق 2,54 فلس للسهم عن العام قبل الماضي، في هذه المقولة.

أضاف، على هامش الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس، أن الشركة حققت خسائر عن السنة المالية 2009 مبلغاً وقدره 16.1 مليون دينار بما يعادل 20,9 فلساً للسهم الواحد مقارنة بخسائر قدرها 24.8 مليون دينار بما يعادل 36,03 فلساً للسهم عن عام 2008، مبيناً أنه رغم الخسائر التي حققتها الشركة إلا أنها لاتزال تحتفظ بقيمة جيدة لاصولها التي تتجاوز مطلوبات الشركة بـ 267٪ مما يعكس الوضع المالي الجيد للشركة - على حد قوله - حيث بلغت حقوق المساهمين حتى نهاية العام الماضي مبلغ 116 مليون دينار مقارنة مع 124 مليون دينار لعام 2008 لتبلغ القيمة الدفترية للسهم الواحد 151 فلساً للسهم مقارنة مع 161 فلساً للعام قبل الماضي.

انتخاب مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات مقبلة

انتخب الجمعية العمومية العادية مجلس إدارة جديداً لثلاث سنوات مقبلة وهو على النحو التالي: - وليد الشهران - محمد النقي - يوسف الماجد - عبدالوهاب الفلج - وربة الأولى

بمتسوية مديونيتها خلال العام الحالي بنفس النهج الذي قامت به خلال العامين الماضيين وسط توقعات بتخفيض أكبر في أرصدة الوكالات خلال الفترة المقبلة خاصة بعد أن انخفضت تكاليف الموظفين من 2,3 مليون دينار إلى 981 ألف دينار بنسبة انخفاض بلغت 57٪ وانخفاض بالمصاريف الأخرى بنسبة 62٪ عن عام 2008.

جمعية عمومية

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية العادية على جميع بنود جدول أعمالها التي أبرزها اعتماد تقرير مجلس الإدارة وحساب

مؤخراً بترتيب وجدولة الوكالات الدائنة بتخفيض مديونياتها بمبلغ 6 ملايين دينار، وأيضاً انخفاض تكلفة التمويل لأرصدة الوكالات المتبقية حالياً البالغة 66 مليون دينار لتتخفف تكلفة التمويل بنسبة 38٪ من إجمالي خدمة الدين السنوية لعام 2009، موضحاً أن الشركة قامت بسداد وكالات دائنة منذ بداية الأزمة في سبتمبر 2008 بمبلغ وقدره 37 مليون دينار حتى نهاية 2009 لتخفيض قيمة مديونية الوكالات من 103 ملايين دينار إلى 66 مليون دينار بنهاية عام 2009.

ولفت إلى أن الشركة قامت

إعلان

لنصص إلى الرقابة

بعد أن قامت شركة المزايا القابضة بتعيين الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار مديراً لتنفيذ عملية استحواذ شركة المزايا القابضة على شركة دبي الأولى للتطوير العقاري وشركة الواجهة المائية العقارية وعليه؛

على السادة المساهمين في شركة دبي الأولى للتطوير العقاري / شركة الواجهة المائية العقارية الراغبين في بيع حصصهم والإكتتاب في زيادة رأس مال شركة المزايا القابضة مراجعة الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار على العنوان التالي:

برج العربية ، الدور 20 - شارع أحمد الجابر، الشرق، الكويت

تليفون (مباشر): 224 1 2983

تليفون: 188 9 000 - داخلي: 401

من الساعة 8:30 صباحاً إلى الساعة 2:00 ظهراً

